المقدمة العامة:

للقطاع المصرفي دورا هاما في الحياة الاقتصادية والاجتماعية نظرا لكونه العنصر الرئيسي في توطيد الثقة بسياسة الدولة ورعايتها للمصالح الاقتصادية، ومن الجدير بالذكر أنه كلما كان الواقع المصرفي سليما دل ذلك على اقتصاد قوي جاذب للاستثمارات والأعمال، لذا أصبح من الضروري إخضاع البنوك لعملية الرقابة من أجل تقييم أدائها والحفاظ على سلامة مركزها المالي والتوصل إلى قطاع مصرفي سليم وقوي، يحافظ على حقوق المودعين والمستثمرين ويضمن سلامة تنفيذ السياسة النقدية للدولة بالشكل المناسب للمساهمة بشكل فعال في تطور الاقتصاد الوطني وازدهاره.

نظرا لزيادة المخاطر التي يواجهها النشاط المصرفي في السنوات الأخيرة تم الاهتمام بإدارتها في ظل المعايير الدولية، وفي هذا الإطار جاءت اتفاقية بازل الأولى سنة 1988 والتي وضعت الحد الأدنى لكفاية رأس المال لمواجهة المخاطر الائتمانية، وبعد سنوات من تطبيقها تم تعديلها بسبب تعاظم المخاطر وتغير طبيعتها فظهرت اتفاقية بازل الثانية، والتي عملت على تحقيق التناسب بين رأس مال البنك وأصوله الخطرة، إضافة إلى تدعيم دور الجهات الرقابية، وزيادة الشفافية في السوق. وكان من المتوقع زيادة متانة واستقرار النظام البنكي مع تطبيقها سنة 2007، إلا أن العالم أصيب بأزمة مالية حادة منذ منتصف هذه السنة الأخيرة، وهو ما دفع إلى مراجعة عميقة وشاملة لبنود ومقترحات اتفاقية بازل الثانية لتتولد اتفاقية بازل الثالثة في 12 سبتمبر 2010.

وللتأكد من وجود نظام مصرفي سليم، لم يكن الحل أما المؤسسات الرقابية إلا البحث عن وسيلة ملائمة لتقييم ومراجعة أداء الوحدات التابعة لها، مما يعكس التطورات والتغيرات في العمل المصرفي، ومن أجل هذا تم استخدام العديد من المعايير بغية الإنذار المبكر وهي مؤشرات لقياس مدى سلامة الأداء البنكي، حيث تؤخذ هذه المعايير كمؤشرات لتقييم أداء المصارف ثم تصنيفها واكتشاف أوجه الخلل المالي في أدائها قبل وقت مبكر حتى لا تتعرض لمشاكل مالية عاصفة تؤدي إلى انهيارها، ومن أهم هذه المعايير نظام تقييم المصارف وفقاً للمؤشرات الناتجة عن عملية الفحص الميداني ويطلق عليها بمؤشرات **CAMELS** إضافة إلى بعض المؤشرات الأخرى للمؤسسات الدولية والتي سيأتي ذكرها في ثنايا البحث.

تنبع أهمية المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداء البنوك ونظم الإنذار المبكر من قيمتها بأنها أداة دائمة ومستمرة للتوجيه والإنذار والتحذير لمتخذي القرار وواضعي السياسات باحتمال تعرض البنك لأزمة ما، وتقوم بتعريفهم باحتمالات الحدوث في وقت مبكر قبل وقوع الحدث لاتخاذ ما يلزم من سياسات وإجراءات وقائية أو مانعة من وقوع الأزمات.

وهذا ما يقودنا إلى طرح السؤل التالي:

الإشكالية الرئيسية للدراسة:

ما مدى فعالية ومساهمة نظام التقييم المصرفي camels في تقييم أداء بنك الفلاحة والتنمية الريفية؟

الأسئلة الفرعية للدراسة:

من خلال الإشكالية الرئيسية السابقة يمكن طرح الأسئلة الفرعية الآتية:

- هل يلتزم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بنسبة ملاءة تفوق الحد الأدنى المحدد من قبل لجنة بازل؟
- هل تتميز أصول بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالجودة اللازمة؟
- هل بنك الفلاحة والتنمية الريفية طاقم إداري يسمح له بالنمو والاستمرارية؟
- هل بنك الفلاحة والتنمية الريفية يحقق ربحية كافية تسمح له بنمو رأس ماله؟
- هل يملك بنك الفلاحة والتنمية الريفية السيولة اللازمة لمواجهة التزاماته؟
- ما مدى حساسية بنك الفلاحة والتنمية الريفية لمخاطر السوق؟

فرضيات الدراسة:

- يلتزم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بمعدل الملاءة المسموح به والمحدد من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية.
- تتميز أصول بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالجودة اللازمة والتي تسمح له بالنمو والاستمرارية.
- يملك بنك الفلاحة والتنمية الريفية طاقم إداري كفء يسمح له بتطوير نشاطه وتحقيق النمو والاستمرارية.
- يحقق بنك الفلاحة والتنمية الريفية أرباح كافية تسمح بنمو رأس ماله.
- يملك بنك الفلاحة والتنمية الريفية السيولة اللازمة لمواجهة التزاماته.
- حساسية بنك الفلاحة والتنمية الريفية لمخاطر السوق ضعيفة.

منهج الدراسة:

تم الاعتماد في انجاز هذا البحث على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، وذلك من خلال جمع البيانات والمعلومات وتصنيفها وتحليلها من أجل تحديد أهم التعاريف التي يقتضيها البحث، وقد تم الاعتماد على مجموعة من المراجع باللغة العربية والأجنبية ذات الصلة المباشرة بالبحث وأيضا الكتب والمجلات والملتقيات ورسائل ، كما تمت الاستعانة ببعض المقالات المنشورة على مواقع الأنترنيت.

أما في الجانب التطبيقي فقد تم الاعتماد على منهج دراسة الحالة وذلك بالاعتماد على الطرق التالية:

- القوائم المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وبعض الوثائق الداخلية الخاصة به.
- استخدام الموقع الخاص ببنك الفلاحة والتنمية الريفية على شبكة الأنترنيت.

حدود الدراسة: حتى يتم معالجة الإشكالية المطروحة في هذا الموضوع، سنركز على دراسة مؤشرات نظام التقييم المصرفي **camels** ومحاولة تقييم أداء بنك الفلاحة والتنمية الريفية باستخدام هذه المؤشرات خلال الفترة الممتدة ما بين 2012 إلى سنة 2015.

أهمية البحث:

تتبع أهمية البحث من كون مؤشرات نظام التقييم المصرفي **CAMELS** تقدم كأداة دائمة ومستمرة للتوجيه والإنذار لمتخذي القرار وواضعي السياسات باحتمال تعرض الجهاز المصرفي لأزمة مالية قبل وقوع الحدث لاتخاذ ما يلزم من سياسات وإجراءات وقائية أو مانعة من وقوع الأزمات.

هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى دراسة مختلف المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداء البنوك وخصوصا معيار **CAMELS** وذلك لكشف التدهور الحاصل في أداء البنوك في وقت مبكر وكذا لإظهار الجوانب الإيجابية في أدائها ومحاولة تعزيزه، والتغلب على نقاط الضعف التي يعاني منها ومن ثم التوصل إلى قطاع مصرفي سليم يحافظ على حقوق المودعين والمستثمرين ويضمن سلامة وصحة تنفيذ السياسة المالية والنقدية للدولة بالشكل المناسب للمساهمة بشكل فعال في تطور الاقتصاد الوطني. وذلك من خلال دراسة مؤشرات الحيطة الجزئية المتمثلة في مكونات معيار **CAMELS** مع تبيان الكيفية التي تستخدم بها هذه المؤشرات لتقييم أداء البنك.

خطة البحث:

من أجل الإلمام بالجوانب الرئيسية للموضوع وقصد الإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات الموضوعة، تم تقسيم البحث إلى ثلاث فصول، منها فصلين نظريين والآخر تطبيقي كما يلي:

الفصل الأول: يتناول هذا الفصل أهم الجوانب الأساسية لتقييم الأداء للبنوك التجارية، وتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، حيث يتناول المبحث الأول مفاهيم عامة حول تقييم أداء البنوك التجارية، وسيتم التطرق فيه إلى بعض المفاهيم حول تقييم الأداء ، أهميته، أهدافه ونماذج قياس الأداء...الخ. أما

المبحث الثاني: تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام أساليب رقابية وسوف يتم التطرق فيه إلى تعريف الرقابة المصرفي، أهدافها وأنواعها، لجنة بازل للرقابة المصرفية والانتقال عبر مراحلها...الخ. أما المبحث الثالث: فيتناول إدارة لجنة بازل للمخاطر المصرفية، وسيتم التطرق فيه إلى أنواع المخاطر المصرفية وتسييرها حسب لجنة بازل.

الفصل الثاني: يتناول هذا الفصل الجوانب الأساسية لنظام التقييم المصرفي **camels** حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، يتناول المبحث الأول: أساسيات نظام التقييم المصرفي **camels** وسنحاول من خلاله التطرق إلى ماهية نظام التقييم المصرفي **camels**، نشأته، أهميته، مراحل تطوره، ومزاياه وعيوبه. أما المبحث الثاني: فيتناول تقييم أداء البنوك التجارية وفقا لمعيار كفاية رأس المال، جودة الأصول والربحية. أما المبحث الثالث: فيتناول تقييم أداء البنوك التجارية وفقا لمعيار السيولة، الإدارة والحساسية اتجاه مخاطر السوق.

الفصل الثالث: يتناول هذا الفصل تطبيق نظام التقييم المصرفي **camels** على بنك الفلاحة والتنمية الريفية، حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، يتناول المبحث الأول: ماهية بنك الفلاحة والتنمية الريفية من خلال التطرق إلى نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية تعريفه أهميته وأهدافه، قواعد الحذر المطبقة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية للتوافق مع معايير بازل. أما المبحث الثاني والثالث: فيتناولان مدى تكيف بنك الفلاحة والتنمية الريفية مع نظام التقييم المصرفي **camels** من خلال تحليل الأداء المالي للبنك بواسطة حساب مجموعة من النسب ومحاولة اسقاطها على نظام التقييم المصرفي **camels.**

صعوبات البحث:

لا يخلو إنجاز أي بحث من مواجهة صعوبات أو مصادفة عقبات، ولا يختلف الأمر بالنسبة لهذا البحث حيث واجهتنا خلال فترة انجاز هذا البحث صعوبات عديدة تتمثل أهمها في نقص المراجع التي تتناول موضوع البحث، خاصة موضوع نظام التقييم المصرفي **camels** سواء باللغة العربية أو الأجنبية، بالإضافة إلى النقص الكبير في عملية الإفصاح بالبنوك الجزائرية وصعوبة الحصول على المعلومات والمعطيات المالية والمصرفية بحجة أنها معلومات سرية خاصة بالبنك.